


## عرض موجز للأوضاع الإقتصادية





عانت معظم الاقتصادات العالمية، إلا قليلاً منها، تداعيات الأزمة المالية العالمية التي طالت العديد من اقتصادات العالم في عام 2008 واستمر تأثيرها خلال عام 2009. ومازالت البنوك وأسواق المال والمؤسسات الاستثمارية والقوى العاملة تحاول الخروج من الأزمة المالية العالمية بعد سنوات النمو الاقتصادي التي شهدتها العالم قبل تفجر الأزمة المالية العالمية.

وقد أقرت الحكومات والبنوك المركزية حزمة من البرامج المالية لدفع عجلة النمو الاقتصادي وتمهيد الطريق للخروج من حالة الركود الاقتصادي التي فرضتها الأزمة المالية العالمية ويتوقع البنك الدولي تراجع الاقتصاد العالمي بنسبة 1.7 بالمائة خلال عام 2009، وهذا التراجع لم يشهده الاقتصاد العالمي منذ الحرب العالمية الثانية، مع ذلك وفي توجه يبعث على التفاؤل يتوقع البنك الدولي نمو الاقتصاد العالمي بنسبة 2.3 بالمائة خلال عام 2010.

أما في الكويت، فقد صاحب الأزمة المالية العالمية انخفاضاً في أسعار الأصول تسببت في هزة عنيفة لقطاع الاستثمار والنشاط الاقتصادي بصفة عامة. وقد تفاوت حجم التداول في سوق الكويت للأوراق المالية وأقلل التداول بنهاية السنة على انخفاض في المؤشر السعري نسبته 10%.

وكان لتدخل الحكومة وللإجراءات المتخذة من قبل بنك الكويت المركزي للتغلب على تداعيات الأزمة المالية أثارها في المحافظة على النسبة العالية للسيولة في القطاع المصرفي، إذ بقيت معدلات الفائدة عند مستوى منخفض. مع ذلك، فإن المزايا المتأتية من برامج الاستقرار الاقتصادي الذي قامت الحكومة بمباشرتة لم تنعكس بوضوح خلال عام 2009.

ولعل أسعار النفط المرتفعة بالإضافة إلى الخطة الخمسية للتنمية وكذلك حزمة المشاريع الكبرى التي تعتمزم الحكومة طرحها سوف تكون بمثابة القوى الدافعة لعجلة التنمية الاقتصادية خلال عام 2010.